

السياسة اللغوية وتدير التعدد اللغوي بالمغرب

Languagepolicy and the management of multilingualism in Morocco

بوجمعة وعلي، أستاذ باحث في اللسانيات الاجتماعية- المغرب

BOUJEMAA OUALI, Professor of Social Linguistics, Morocco

Bo.ouali@gmail.com

تاريخ النشر: 2018/09/30

تاريخ القبول: 2018/09/30

تاريخ الإرسال: 2018/07/30

ملخص

تتناول هذه الدراسة تحليلا ونقدا السياسة اللغوية من حيث مفهومها وأهميتها ودورها في تطوير وتأهيل وحماية اللغات الوطنية، وفي تنظيم الفضاء اللغوي الوطني وتدير تعدده اللغوي، وتحديد وظائف كل لغة في إطار التكامل وتحقيق العدالة اللغوية داخل المجتمع بعيدا عن الصراع والحرب اللغوية، بالإضافة إلى تبيان مكانة السياسة اللغوية ضمن السياسات العمومية باعتبار الأمن اللغوي جزءا أساسيا من الأمن القومي للدول، مقدمة بعض النماذج من السياسات كالنموذج الفرنسي والنموذج الأمريكي والنموذج البريطاني والنموذج الإسرائيلي، موضحة أهمية السياسة اللغوية في التنمية الشاملة، لتتطرق في النهاية إلى خصائص السياسة اللغوية المتبعة في المغرب وبعض الملاحظات النقدية اتجاهها

الكلمات المفتاحية: السياسة اللغوية؛ التنمية؛ المغرب؛ اللغات الوطنية؛ العدالة اللغوية؛ الحماية؛ التطوير؛ التأهيل؛ التدير؛ تحديد الوظائف؛ الصراع اللغوي.

ABSTRACT

This specialized study provides an analysis and a criticism of the linguistic policy in terms of its concept and its role in the development, rehabilitation and the protection of the national languages and in the organization of the national linguistic space and the management of multilingualism, and in the determination of the functions of each language in the framework of the integration and the achievement of the linguistic justice within the community away from conflict and war. Moreover the study will clarify the place of linguistic policy within public policy as the linguistic security is an integral part of the national security of States. It also introduces some models of these policies like the French model, the American model, the British model and the Israeli model. In addition it highlights the importance of the linguistic policy in the development. At the end the study addresses the characteristics of the language policy in Morocco and some critical remarks

Keywords: Linguistic policy, Development, Morocco, National Languages, Linguistic justice, Protection, Management, Rehabilitation, Integration, Determination of functions, The linguistic conflict

مقدمة:

إن تدخل الإنسان في الأوضاع اللغوية ليس جديداً، فمحاولات سن قوانين للاستعمالات اللغوية متعددة، كما أن اختيار السلطات الحاكمة للغة من بين عدة لغات لتسيير دوايب الدولة أمر مقصود عبر التاريخ. غير أن هذه التدخلات في حركة اللغة لم تكن مبنية على أسس نظرية وبحوث ميدانية تدرس وتحلل علاقة اللغة بالمجتمع خاصة إذا جاءت عبر قرارات سياسية، فإنها صارت مثل هذه الدراسات التي تهتم بخلق مناهج علمية للتدخل في إدارة تعدد لغوي ما، لم تظهر إلا حديثاً، ولعل حلقة "براغ" كانت من الرواد الأوائل في مجال السياسة اللغوية.

1- تعريف السياسة اللغوية

السياسة اللغوية هي مجمل الخيارات الواعية المتخذة في مجال العلاقات بين اللغة والحياة الاجتماعية وخاصة بين اللغة والحياة والأرض،¹ أو هي الاختيارات الكبرى بخصوص العلاقات بين اللغة والمجتمع²، وهي كذلك مجموع الأهداف العامة المتعلقة باللغة في علاقاتها باختيارات الدولة في ميادين سياسية واقتصادية واجتماعية وديبلوماسية³، كما تعني أيضاً مجموع القوانين والتشريعات والمراسيم التي تخطط لتهيئة لغة/ لغات معينة في المجتمع المتعدد اللغات، فتجعل منها لغة/ لغات رسمية بقوة الدستور والقانون.⁴ وهناك من ينظر إلى السياسة اللغوية على أنها طريقة لحل المشاكل اللغوية والتواصلية، وهي تعمل على تحقيق ثلاثة أنماط من الأهداف والمقاصد:

أ - مقاصد خارج لسانية: عندما تتعامل مع تغيير التوزيع الاجتماعي للغات المتنافسة (إقامة أو تغيير أنظمة الخط والكتابة مثلا).

ب - مقاصد شبه لسانية: باعتبار أن هذه الأنماط والتدخلات لها نتائج سياسية واجتماعية.

ج - إغناء الرصيد اللغوي: ومنها التطهير اللغوي والمعيرة والتحديث.⁵

فالسياسة اللغوية في المجمل، هي كل أنواع القرارات التي تتبناها الدولة أو الحكومات من أجل توجيه استعمال لغة/ لغات، أو تقعيد استعمالها، أو الاعتراف بها كلغات وطنية أو رسمية واستعمالها في مختلف المجالات والفضاءات العمومية.

2 - أهمية السياسة اللغوية

يرى هاليداوي ومارتن أن التاريخ البشري ليس تاريخ نشاط اقتصادي واجتماعي فقط، بل هو تاريخ نشاط سيميائي، وقد ارتكزت أعمال بيير بورديو على أهمية هذا النشاط من خلال أهمية اللغة في المجتمع، وما يرتبط بها من سلطات رمزية وطبقية. فاللغة مبنية في عمق البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، ومن ثم فإن السياسة اللغوية تبدو كتعبير عن تمثيلات الحس المشترك لموقع اللغة فيه، كما أنها أيضاً استراتيجيات مصممة بصفة واعية لتعزيز مصالح طبقات وفئات اجتماعية معينة.⁶

إن اللغة ليست أداة للتواصل فحسب، بل هي كذلك أداة لامتلاك السلطة وممارستها، ووسيلة لهيكلة المجتمع وضبط الولوج إلى مراكز القوة الاقتصادية والنفوذ الاجتماعي والسياسي والثقافي. وهي أيضاً خزان للرموز

والقيم الاجتماعية، وعنوان الهوية الفردية والجماعية⁷، وهذا ما يجعل من وضع سياسة لغوية لأي دولة أمراً ضرورياً لأنها هي التي تحفظ لها هويتها الثقافية والحضارية، وتحافظ على لغتها الوطنية من الضياع والانقراض، وتحمي أمنها اللغوي والثقافي والسياسي، باعتباره جزءاً من الأمن القومي.

إن السياسة اللغوية ليست قضية جهة معينة (هيئة أو حزب أو حركة) بل هي قضية دولة وقضية شعب بامتياز يخضع كل قرار بشأنها لاعتبارات سياسية في المقام الأول، ويتمثل تدخل الدولة فيها حسب باتريك لابيير (1945م) (Patrick Lapeyre) في أمور ثلاثة:⁸

أ- المؤسسة: تعني اعتماد لغة / لغات معينة أداة للتواصل والتعامل الرسمي في إدارات الدولة والمجال العمومي.

ب- المعيرة: تعني وضع قواعد وضوابط للغة، وهي عملية تقنية يتولاها ذوو الاختصاص. لكن الدولة تتحمل مسؤوليتها السياسية، فتفرض تلك اللغة/اللغات المعيارية في المجال العمومي وتوفر شروط تداولها وانتشارها.

ج- التحديث: يعني إغناء المعجم بمصطلحات جديدة، يجعلها مواكبة للتطور الحضاري والتكنولوجي من خلال الترجمة والاشتقاق والتعريب.

إن هذه العمليات تتطلب جهوداً كبيرة وقرارات سياسية وإمكانات مادية وبشرية هامة، وبالتالي لا يمكن لأي جهة أو مؤسسة القيام بها دون تدخل الدولة، ودون سياسة لغوية محكمة وواضحة المعالم والأهداف والوسائل.

3- أهداف السياسة اللغوية

تتوخى السياسة اللغوية تحقيق الأهداف التالية:⁹

- تعليم كل المواد والمعارف باللغات الوطنية الرسمية.
- استعمال اللغات الوطنية الرسمية في مختلف المجالات، والأنشطة، والفضاءات العمومية.
- تحديد موقع ووظائف اللغات الأجنبية في التعليم الرسمي في الجامعات والمعاهد الخاصة وفي فروع الجامعات الأجنبية.
- تأمين مستلزمات تعليم وتعلم اللغات الوطنية الرسمية لأبناء الوطن.
- تنمية روح الاعتزاز باللغة / اللغات الوطنية باعتبارها عنواناً للهوية والانتماء الثقافي والحضاري.
- حماية اللغة / اللغات الوطنية وتأهيلها وتنميتها وتطويرها.

4- السياسة اللغوية والسياسات العمومية

لم تكن السياسة اللغوية يوماً منفصلة عن جوهر السياسة العامة للدول، بل كانت وما تزال جزءاً أصيلاً وأساسياً منها تضاهي السياسة الاقتصادية والاجتماعية. فوضع السياسة اللغوية ليس بالأمر السهل، وليس بمقدور جهة معينة أو هيئة بمفردها أن تقوم به، بل يتطلب الأمر عدداً من المتدخلين والفاعلين في مختلف القطاعات الاجتماعية والسياسية وضمنهم الخبراء والعلماء والمتخصصون في مختلف ميادين المعرفة

(لسانيات، علم الاجتماع، علم النفس، علم التربية) وذلك من أجل وضع التوجهات العامة لهذه السياسة في إطار مشروع مجتمعي شامل ومتكامل، يستجيب لطموحات المجتمع ويرسم أهدافه الآنية والمستقبلية، اعتماداً على الدراسات والأبحاث المتعلقة بالوضعية اللغوية والاجتماعية.¹⁰ فالسياسة اللغوية جزء أساسي وأصيل في السياسة العامة للدول، تختص بمجال استراتيجي وحيوي هو مجال اللغة.

5- السياسة اللغوية واللغات الوطنية

إن الحفاظ على الهوية الثقافية والحضارية للمجتمع، يتطلب وضع سياسة لغوية تحتل فيه اللغات الرسمية والوطنية الحاملة والمعبرة عن هذه الهوية مركز الصدارة والاهتمام والعناية، من خلال تمكينها في محيطها الثقافي والاقتصادي والتعليمي.¹¹ فالدول المتقدمة دائماً ما تحمي لغاتها الوطنية بقوانين وتشريعات تعطيها امتيازات ثقافية واقتصادية واجتماعية، بل إن بعض هذه الدول كفرنسا مثلاً، شرعت قوانين ذات طبيعة جنائية¹²، تجعل من المس بالغة الوطنية الرسمية جنابة تستوجب عقوبات وغرامات مالية في حال ارتكابها، ويظهر ذلك جلياً في قانون توبون الذي أصدره وزير الثقافة الفرنسي جاك توبون (1941م) (*Jacques Toubon*) في سنة 1994م الذي يقضي بإجبارية استعمال اللغة الفرنسية في مجالات التربية والتعليم والتجارة والإعلام والأماكن العمومية والندوات العلمية.¹³

لذلك فإن أي سياسة لغوية في تصور عبد القادر الفاسي الفهري¹⁴، يجب أن تركز على أولوية استعمال اللغات الوطنية (لغات الهوية) في كل مجالات الحياة، انسجاماً مع ما أصبح يعرف بـ "مبدأ التراتبية"، حفاظاً على حقوق المواطنين في لغاتهم الوطنية أو لغاتهم الأم.

6- نماذج من السياسة اللغوية

تضاهي السياسة اللغوية في الدول المتقدمة باقي السياسات الأخرى الاقتصادية والأمنية والاجتماعية والثقافية لأنها تلامس قضية في غاية الأهمية هي قضية اللغة/اللغات الوطنية المرتبطة بالهوية القومية والحضارية. وتختلف السياسات اللغوية بين دولة وأخرى تبعاً للخصوصيات الثقافية والحضارية والسياسية لكل دولة. ويمكن الإشارة هنا إلى بعض النماذج على سبيل التمثيل، كالنموذج الفرنسي والبريطاني والأمريكي والإسرائيلي:

أ- النموذج الفرنسي: تقوم الحكومة الفرنسية بجهود كبيرة من أجل التمكين للغة الفرنسية في فرنسا وخارجها، من خلال العديد من المؤسسات السياسية والثقافية والعلمية من بينها وزارة الخارجية الفرنسية التي تتبنى الفرانكفونية كسياسة دولية تحاول من خلالها نشر اللغة الفرنسية في مختلف أنحاء العالم، وحمايتها والتمكين لها في مراكز القرار السياسي والإعلامي والاقتصادي لدى مستعمراتها القديمة والحديثة، وترصد لذلك ميزانيات ضخمة، بالإضافة إلى البعثات والمراكز الثقافية الفرنسية المنتشرة في مختلف دول العالم، وخاصة في إفريقيا حيث تعمل على تنظيم أنشطة ثقافية وفنية في المؤسسات الجامعية والثقافية والتربوية كدعاية للفرنسية، من خلال مواضيع مثيرة كالمرأة والجنس والتنوع الثقافي والتعدد اللغوي وحقوق

الإنسان ومقاربة النوع¹⁵. وأيضاً من خلال المعاهد والمدارس الفرنسية المتواجدة في مختلف دول العالم، كما أن الحكومة الفرنسية أصدرت قانون "توبون" سنة 1994م لحماية اللغة الفرنسية وفرض استعمالها.

ب- النموذج البريطاني: يقوم المجلس الثقافي البريطاني بأدوار هامة في كل أنحاء العالم، من أجل نشر اللغة الإنجليزية والقيم الثقافية والحضارية الإنجليزية.

ج- النموذج الأمريكي: تضطلع الحكومة الأمريكية، من خلال الوكالات والمعاهد والجامعات ومؤسسات التعاون والبعثات نشر اللغة الإنجليزية والثقافة الأمريكية، وخير نموذج لذلك هو المركز اللغوي الأمريكي المتواجد في مختلف دول العالم.

د- النموذج الإسرائيلي: استطاعت إسرائيل في أقل من نصف قرن، إحياء اللغة العبرية التي كادت أن تنقرض، وجعلتها اللغة الرسمية للكيان الإسرائيلي على جميع المستويات الإدارية والتعليمية والاقتصادية والعلمية، وهي الآن لغة الأبحاث العلمية الدقيقة والتكنولوجيات المتقدمة، ولغة الاختراعات العلمية والتقنية، وذلك بفضل السياسة اللغوية التي نهجتها الدولة الإسرائيلية والتي اعتمدت بالأساس على إحياء وبحث اللغة العبرية وتأهيلها وتحديثها، وجعلها لغة العلوم والآداب وكافة المجالات.

7- السياسة اللغوية والعدالة اللغوية

من أجل إقامة سياسة لغوية وطنية عادلة ومتوازنة، تحمي اللغات الوطنية على غرار كل السياسات اللغوية في العالم، لا بد من مقاربة علمية وسياسية تحترم الدستور والقوانين الوطنية، وتعمل على تحديد وظائف وأدوار كل لغة، وتدير الثنائية اللغوية الرسمية في البلاد، والانفتاح على اللغات الأجنبية ذات السبق العلمي والتكنولوجي، وذلك من خلال:

- 0 تخطيط لغوي قائم على دراسات وأبحاث علمية وميدانية مرتبطة بالوضع اللغوي القائم في البلاد.
- 0 إصدار قوانين وتشريعات لغوية ملزمة بحماية اللغات الوطنية، تفرض استعمالها في كل المجالات والفضاءات والقطاعات، وتعاقب من يخالف ذلك.
- 0 إنشاء وتفعيل المؤسسات اللغوية العلمية والأكاديمية التي تعمل على خدمة اللغات الوطنية من الجوانب التقنية كالمأسسة، التأهيل والتطوير.
- 0 إصلاح المنظومة التربوية، بما يخدم استعمال اللغات الوطنية في تدريس كل المواد بما فيها المواد العلمية والتقنية.
- 0 الانفتاح على اللغات الأجنبية ذات النفوذ العلمي والتكنولوجي العالمي للاستفادة من إنجازاتها في تلك الميادين.
- 0 عدم إخضاع السياسة اللغوية للمواقف والانجاهات العرقية والإيديولوجية من جهة وللإملاءات والضغوطات الخارجية من جهة ثانية لأنها رمز السيادة الوطنية.

O العمل على استقلالية القرار السياسي والاقتصادي واللغوي، والخضوع لإرادة الشعب وممثليه المنتخبين في المؤسسات السياسية والإدارية لأنه لا يمكن الحديث عن الدولة الديمقراطية دون تحقيق الديمقراطية اللغوية المتمثلة في حق استعمال وتداول الناس بلغتهم الوطنية.¹⁶

8- السياسة اللغوية بالمغرب

يؤطر الدستور السياسة اللغوية للمغرب، حيث ينص في ديباجته على رسمية اللغة العربية إلى جانب اللغة الأمازيغية، وهوما يؤهلها للقيام بمختلف الوظائف الرسمية التعليمية والإعلامية والاقتصادية والإدارية. كما يؤطرها الميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي يعتبر رسمية اللغة العربية بوصفها في مختلف مجالات الحياة والعلم والمعرفة مطمحا وطنيا، حيث أحدث أكاديمية محمد السادس للغة العربية لتقوم بوظائف النهوض باللغة العربية وتأهيلها وفق مرسوم قانون منظم منذ 2003 م، بعد مصادقة البرلمان والحكومة عليه، كما أقر تدابير الانفتاح على اللغة الأمازيغية وتطويرها وتأهيلها من خلال تأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وأيضا الانفتاح على اللغات الأجنبية.

لكن الملاحظ هو أنه إلى جانب هذه السياسة المعلنة والرسمية، هناك سياسة غير معلنة (ضمنية) تتميز بكونها استمرارا للسياسة اللغوية الاستعمارية من حيث الإبقاء والتمكين للغة الفرنسية لتكون لغة المجالات الحساسة والاستراتيجية، كالتعليم والإدارة والاقتصاد والفضاء العمومي والإعلام والقضاء، غير أن الغرب في الأمر وضدا على الدستور والقوانين ذات الصلة هو أن يصبح خريجو المدارس الفرنسية والمعاهد الفرنسية هم من يحظى بفرص الشغل في القطاعات الأساسية وذات الدخل المرتفع، بينما يطال التهميش والإقصاء والبطالة خريجي المؤسسات التعليمية العربية أو المزدوجة¹⁷، في محاولة لجعل اللغة العربية أو على الأقل تصويرها كلفة للأدب والشعر والخطابة، وبالتالي إقرار عجزها عن مسايرة القطاعات الاقتصادية والعلمية لتأكيد تهميشها وإقصائها من الفضاء العمومي (فضاء مؤسسات الدولة الأساسية) وخاصة مجال التعليم التقني.

غير أن السياسة الضمنية تناقض الدستور الوطني والميثاق الوطني جملة وتفصيلا لأنها تقصي اللغة/اللغات الوطنية الرسمية من التداول في الفضاء العمومي، وخاصة التعليم الجامعي الذي تراجعت فيه اللغة العربية بشكل كبير بما فيها كليات الأدب والعلوم الإنسانية المعربة أصلا، وبقيت غائبة بشكل تام أو شبه تام عن كليات العلوم والطب والاقتصاد، باعتبارها قلاعا حصينة للغة الفرنسية، ليظل ما جاء في الدستور المغربي والميثاق الوطني للتربية والتكوين مطالب وأمنيات بعيدة كل البعد عن التحقيق، بفعل قوة وهيمنة اللوبي الفرانكفوني على مراكز القرار السياسي والاقتصادي والإعلامي والتعليمي. بل إن تلك السياسة الضمنية هي التي أفشلت مشروع التعريب الذي تبنته دولة ما بعد الاستقلال بمبررات غير موضوعية وغير علمية، وأيضا بفعل القرارات المرتجلة والمتناقضة أحيانا للوزراء المشرفين عليه، والذين كان يطالهم التغيير السريع والمفاجئ أحيانا، مما يطرح أكثر من علامة استفهام، كبيرة حول من يقف وراء خلط الأوراق والسياسات

والاستراتيجيات المؤدي إلى إفشال التعريب في نهاية المطاف، وهذا ما حصل بالفعل حين تم إجهاض التعريب في التعليم والإدارات العمومية والفضاء العمومي، كما أن نظام الحكم آنذاك كان يريد تحقيق نوع من التوازن السياسي بين الشرعية الداخلية المبنية على العربية والإسلام (الأصالة) والشرعية الخارجية المبنية على الفرنسية والحدثة والانفتاح (المعاصرة)، وهذا ما جعل هذه السياسة تتميز بالانفصام بين الخطاب والممارسة، وبين القوانين والتشريعات والواقع على الأرض.¹⁸

إن هذا الانفصام والتناقض بين ما هو نظري وما هو تطبيقي عملي، جعل الكثير من المتخصصين في مجال التخطيط والسياسة اللغوية يؤكدون أن المغرب لا يملك سياسة لغوية بالمفهوم العلمي للكلمة، وإنما لديه اختيارات لغوية غير مستقرة، بفعل تعدد المشاريع اللغوية، وخاصة مشاريع وزراء التربية الوطنية التي اختلفت من وزير إلى آخر حد التناقض أحيانا على مستوى الخطاب والممارسة، تبعا للظروف السياسية القائمة.¹⁹ حيث لوحظ في مجال التعريب مثلا، اختلاف وتعارض السياسات والاستراتيجيات، مما أدى في النهاية إلى تعريب التعليم الابتدائي والثانوي والإبقاء على التعليم العالي مفرنسا، مما يؤكد فشل التعريب، بسبب غياب الإرادة السياسية للطبقة الحاكمة الموالية لفرنسا في نجاح هذا المشروع في بلادنا خصوصا بعد أن تأكد نجاحه في سوريا والعراق والأردن بنسبة أقل.

9 - ملاحظات حول السياسة اللغوية بالمغرب

إن المطالع على السياسة اللغوية في بلادنا منذ الاستقلال سيلاحظ أنها:

- 0 سياسة ارتجالية، تتميز بعدم التدخل لدعم اللغات الوطنية، مما كرس هيمنة اللغة الفرنسية.
- 0 سياسة عاجزة عن تدبير وعقلنة المشهد اللغوي الوطني، مما أخل بالمكانة الواجبة للغات الوطنية الرسمية في مختلف المجالات.
- 0 تساهم في تشجيع الفوضى اللغوية، وخاصة في المنظومة التربوية والفضاء التداولي لصالح هيمنة اللغة الفرنسية.
- 0 سياسة خضعت للحسابات السياسية والإيديولوجية على حساب الحسابات العلمية والحضارية والهوياتية.
- 0 سياسة الأمر الواقع، الذي يخالف لكل القوانين والتشريعات على قلتها.
- 0 سياسة التجاهل والتمهيش لكل ما له علاقة باللغات الوطنية الرسمية، وخاصة اللغة العربية، خصوصا فيما يتعلق بأكاديمية محمد السادس للغة العربية التي لم تر النور بعد رغم مصادقة المؤسسات الدستورية - الحكومة، البرلمان - عليها وصدور القانون التنظيمي في الجريدة الرسمية منذ 2003م.
- 0 سياسة مزدوجة، رسمية / صريحة كما جاء في الدستور والميثاق الوطني للتربية والتكوين، تقرر برسمية اللغة العربية منذ الاستقلال إلى جانب اللغة الأمازيغية التي أصبحت لغة رسمية أيضا منذ

دستور 2011م، وغير رسمية / ضمنية أو ما يمكن أن نسميه بسياسة الأمر الواقع، تجعل اللغة الفرنسية هي لغة الاقتصاد والتعليم والإعلام والإدارة والترقي الاجتماعي.

10 - السياسة اللغوية والتنمية

إن الأهمية الاقتصادية للغة ودورها الأساسي في التنمية، يتطلب من الدول والمجتمعات، صياغة سياسات لغوية وطنية، واضحة وصريحة، تأخذ في الاعتبار الجوانب الاقتصادية للغة، وتركز على الدور التنموي الذي تلعبه اللغات في المجتمعات، وذلك من خلال تعليم العلوم باللغة الوطنية، ودعم تعلم اللغات الأجنبية الأكثر تداولاً وانتشاراً وتطوراً وإفادة (اللغة الإنجليزية مثلاً)، وذلك من خلال²⁰:

- إدراك كل الفاعلين للفوائد الاقتصادية الناجمة عن إتقان اللغات الوطنية.
- إحداث مؤسسات مختصة في تدريس الجوانب الاقتصادية لترجمة العلوم والتكنولوجيا، وتعليمها باللغات الوطنية.
- اعتماد مبادرات وطنية لدعم المحتوى العلمي والتكنولوجي للغات الوطنية.
- عدم ترك عملية بناء الرأسمال الرمزي (تعلم العلوم وترجمتها) لقوانين الأفراد والسوق، إذ لا بد من تدخل الدولة والمجتمع لتحقيق وحماية مصالحها اللغوية.
- تشجيع الترجمة ونشر العلوم والتكنولوجيا بلغة القوى العاملة، لأنها تساهم في تسريع وثيرة نقل المعرفة والعلوم والتكنولوجيا (توطين المعرفة).
- التأكيد على أن الديمقراطية لا تتحقق إلا من خلال تداول الأدب والعلوم باللغة الوطنية (اللغة الأم).
- الوعي بأن الإبداع والابتكار والاختراع لا يتم إلا من خلال لغة الإنسان الوطنية.

خاتمة

إذا كانت اللغة أداة التنمية ووسيلتها الأساسية، فإن تطويرها وتنميتها وحمايتها وحفظ أدوارها الاستراتيجية في مؤسسات الدولة والمجتمع، يستوجب سن سياسة لغوية مبنية على ثوابت وأسس وطنية، وقائمة على دراسات وأبحاث علمية، ومنبثقة من إرادة سياسية حرة ومستقلة تقوم على اعتبار الأمن اللغوي والثقافي والهوياتي جزءاً من الأمن القومي للوطن، من خلال تمكين اللغات الوطنية من الوظائف العليا للسان في كل مجالات الحياة السياسية والثقافية والاقتصادية والإدارية والعلمية والتربوية.

الهوامش:

- ¹ - كالفلي، جون لويس، (2008)، حرب اللغات والسياسة اللغوية، ترجمة حسن حمزة، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 221..
- ² - غاليم، محمد، (2006)، الوضع اللغوي بالمغرب بين الطابع الوطني والرسمي، مجلة آفاق، عدد 71/70، ص. 114.
- ³ - بوفرة، عبد الكريم، (2011)، التخطيط اللغوي واللغة العربية: الواقع والممكن، اللغة العربية والتنمية البشرية، الواقع والرهانات، الجزء الثاني، وجدة، مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ص. 615.
- ⁴ - Boyer. H, (1996), *Sociolinguistique, Territoire et objets*, Paris, Lausanne, p. 47.
- ⁵ - داوست، دينيس، (2009)، التخطيط اللغوي والإصلاح اللغوي، دليل السوسيولسانيات لفلورين كولماس، مرجع سابق، ص. 937.
- ⁶ - Neville. Alexander, (2005), *Language, power and class in post-apartheid South Africa*, T H Barry Lecture Theatre, Iziko Museum, Cape Town.
- ⁷ - أقبلي، حماني، (2011)، اللغة والسلطان السياسي، المدرسة المغربية، العدد 3، مرجع سابق، ص. 98.
- ⁸ - أقبلي، حماني، (2011)، اللغة والسلطان السياسي، المدرسة المغربية، العدد 3، مرجع سابق، ص. 98.
- ⁹ - محمد مصطفى، عبد السميع، (2010)، ضمانات تطوير مناهج اللغة العربية، رؤية مستقبلية، مجلة اللسان العربي، العدد 66، ص. 24.
- ¹⁰ - شوطا، عبد اللطيف، (2006)، ملاحظات أولية حول الوضع اللغوي بالمغرب، مجلة آفاق، العدد 71-70، مرجع سابق، ص. 156.
- ¹¹ - شوطا، عبد اللطيف، (2006)، ملاحظات أولية حول الوضع اللغوي بالمغرب، مجلة آفاق، العدد 71-70، مرجع سابق، ص. 160.
- ¹² - الفاسي الفهري، عبد القادر، (2003)، نشرة التعريب، العدد 15، دجنبر، ص. 10.
- ¹³ - العلوي، رشيد، مكانة الأمازيغية من التعدد اللغوي بالمغرب، دراسة:
<http://www.maghress.com/bayanlyoume/2483>
- ¹⁴ - الفاسي الفهري، عبد القادر، (2011)، السياسة اللغوية في البلاد العربية، مرجع سابق، ص. 161.
- ¹⁵ - الرحالي، محمد، (2007)، اللغة والتنمية والسياسة اللغوية بالمغرب، بصمات، العدد 4، مرجع سابق، ص. 47.
- ¹⁶ - الفاسي الفهري، عبد القادر، (2013)، السياسة اللغوية في البلاد العربية، مرجع سابق، ص. 79.
- ¹⁷ - الرحالي، محمد، (2007)، اللغة والتنمية والسياسة اللغوية بالمغرب، مجلة بصمات، العدد 4، مرجع سابق، ص. 50.
- ¹⁸ - الرحالي، محمد، (2007)، اللغة والتنمية والسياسة اللغوية بالمغرب، بصمات، العدد 4، مرجع سابق، ص. 53.
- ¹⁹ - الفاسي الفهري، عبد القادر، (2007)، التعدد اللغوي، يجب أن يكون مغنيا لا مفقرا، حوار اللغة، مرجع سابق، ص. 79.
- ²⁰ - مراياتي، محمد، (2011)، تعلم العلوم والتكنولوجيا وأثره في التنمية، لغة التدريس والنموذج التنموي أي علاقة؟، مرجع سابق، ص. 38-39.

المراجع المعتمدة:

- 1- كالفلي، جون لويس، (2008)، حرب اللغات والسياسة اللغوية، ترجمة حسن حمزة، مركز دراسات الوحدة العربية.

- 2- اللغة العربية والتنمية البشرية: الواقع والرهانات، (2011)، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، وجدة، مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية.
- 3- فلوريان، كولماس، (2009)، دليل السوسيولسانيات، ترجمة خالد الأشهب وماجدولين النيبني، مراجعة ميشال، زكرياء، الطبعة الأولى، بيروت، منشورات المنظمة العربية للترجمة.
- 4- حوار اللغة، (2007)، عبد القادر الفاسي الفهري، إعداد حافظ الاسماعيلي العلوي، الطبعة الأولى، منشورات زاوية.
- 5- لغة التدريس والنموذج التنموي، أي علاقة؟، (2010)، أيام دراسية، العدد الأول، الطبعة الأولى، وجدة، مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية.
- 6- مجلة آفاق، (2006)، العدد 70-71، المغرب.
- 7- مجلة المدرسة المغربية، (2011)، العدد الثالث، المجلس الأعلى للتعليم، مطبعة المدارس، المغرب.
- 8- مجلة اللسان العربي، (2005)، العدد المزدوج 55-56، الرباط، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المغرب.
- 9- مجلة بصمات، (2009)، العدد 04، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مطبعة بيست، المغرب.
- 10- نشرة التعريب، (2003) العدد 15، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط، المغرب.
- 11- العلوي، رشيد، مكانة الأمازيغية من التعدد اللغوي بالمغرب، دراسة:

<http://www.maghress.com/bayanlyoume/2483>

12- Boyer. H, (1996), *Sociolinguistique, Territoire et objets*, Paris, Lausanne.

13- Neville. Alexander, (2005), *Language, power and class in post-apartheid South Africa*, T H Barry Lecture Theatre, Iziko Museum, Cape Town.